

Distr.: General
19 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا

في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من البعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة، وتشرف بإبلاغه بأن حكومة جمهورية الكونغو قررت الترشح بغية إعادة انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ خلال الانتخابات التي ستجرى في نيويورك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

ولهذا الغرض، يسرّ البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو أن ترفق طيّه مذكرة بشأن الجهود التي بذلتها جمهورية الكونغو في مجال تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها على الصعيدين الوطني والدولي، وبشأن التعهدات التي تلتزم بالوفاء بها خلال الولاية المقبلة (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة

ملف ترشح جمهورية الكونغو لتجديد عضويتها في مجلس حقوق الإنسان

تتقدم جمهورية الكونغو بترشيحها للاضطلاع بولاية ثانية في مجلس حقوق الإنسان، مصداقاً لالتزامها الخالص بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

فعلى الصعيد الداخلي، يشكل دستور الكونغو إطاراً قانونياً يجسد التزام الحكومة بالقيم العالمية المتمثلة في السلام والحرية والمساواة والعدالة والتسامح والتراخية، وتشبثها بفضيلة الحوار. فهذا الدستور يضمن لكل مواطن جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإضافة إلى ذلك، فجمهورية الكونغو طرفٌ في الصكوك الدولية الرئيسية للشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وهي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- وجمهورية الكونغو طرفٌ أيضاً في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ولقد أسهمت جمهورية الكونغو بصفقتها مشاركةً أو عضواً في العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية التي تعكف على النهوض بحالة حقوق الإنسان في العالم (مجلس الأمن، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومكتب العمل الدولي، والهيئات الخاصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة).

وكانت جمهورية الكونغو قد انتُخبت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

وجمهورية الكونغو طرفٌ في الصكوك الدولية التالية المعنية بحقوق الإنسان:

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

- اتفاقية حقوق الطفل
 - الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه
 - البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (نيويورك، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠)
 - بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)
 - البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (نيويورك، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠)
 - النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- وهناك اتفاقيات دولية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان توجد قيد التصديق.

أولا - تحسين الإطار القانوني والمؤسسي المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تم تحسين وإثراء الإطار القانوني والمؤسسي المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق تمكين النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، بمشاركة كاملة من المجتمع المدني. ومن تجليات ذلك ما يلي:

- إنشاء مؤسسات وطنية تعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- اعتماد إطار تشريعي وتنظيمي بشأن أوضاع المرأة والطفل والأشخاص المستضعفين. ومن ضمن هذه الترسنة القانونية القوانين والمراسيم التالية:
- القانون رقم ٩-٢٠٠١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المتعلق بقانون الانتخابات، المعدل بقانون ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، وهو يفرض حصتين لتمثيل المرأة في قوائم الأحزاب السياسية تحت طائلة رفض هذه القوائم. وتبلغ نسبة هاتين الحصتين ١٥ في المائة بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية و ٢٠ في المائة بالنسبة إلى الانتخابات المحلية

- القانون رقم ٥-٢٠١١ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١ المتعلق بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها
- القانون رقم ٤-٢٠١٠ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ المتعلق بحماية الطفل في جمهورية الكونغو
- القانون رقم ٣٠-٢٠١١ المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وحماية حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية
- القانون رقم ٥-٢٠٠٩ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ المتعلق بالفساد والرشوة والغش والجرائم المماثلة
- المرسوم رقم ٢٠١١-٤٩٣ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١ الذي يفرض نظام التكفل مجاناً بتكاليف الجراحة القيصرية والحمل خارج الرحم وخدمات الرعاية الطبية العاجلة للمولودين بالجراحة القيصرية وغير ذلك من عمليات الجراحة التوليدية الهامة.

كذلك يعمل الكونغو بشكل تدريجي على تضمين قوانينه الداخلية أحكام مختلف الاتفاقيات الدولية التي ينضم إليها. ويجري تنفيذ طائفة من الإصلاحات لتحديث تراثه القانونية، ولا سيما عن طريق تنقيح شتى القوانين الداخلية، ومنها:

- القانون الجنائي
- قانون الإجراءات الجنائية
- القانون المدني
- قانون الإجراءات المدنية
- قانون الأسرة
- القانون الإداري
- قانون تنظيم شؤون القضاء
- قانون السجون.

ثانيا - التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والتعاون التقني

شارك الكونغو مشاركة فاعلة في عملية الاستعراض الدوري الشامل في دورتيه الأولى والثانية، وعزز أيضا تعاونه مع آليات حقوق الإنسان الدولية منها والإقليمية. وكثف كذلك تعاونه مع الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان عن طريق تقديم تقاريره الوطنية إلى اللجان التالية:

- لجنة القضاء على التمييز العنصري
 - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
 - لجنة حقوق الطفل
 - اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
 - لجنة مناهضة التعذيب.
- وفي إطار تعاون الكونغو مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، قام بزيارة الكونغو خلال السنوات الأخيرة كل من:
- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، السيد جيمس أنايا، في الفترة من ٢ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.
 - فريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، في الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.
- وما فتئت جمهورية الكونغو تقدم الدعم لما تبذله اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من جهود في سبيل حماية حقوق الإنسان. ولا أدلّ على ذلك من الأنشطة التالية:
- انعقاد الدورة الثانية والأربعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في برازافيل عام ٢٠٠٧.
 - تنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية لإذكاء الوعي بشأن حقوق الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية في وسط أفريقيا وشرقها، وذلك في برازافيل، آب/أغسطس ٢٠١١.
 - احتضان زيارة البحث والاستقصاء التي قام بها في جمهورية الكونغو فريق العمل التابع للجنة الأفريقية المعنية بالشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية، في عام ٢٠١٠.

- احتضان اجتماع ما قبل الدورة للهيئة الدائمة التابعة للأمم المتحدة المعنية بقضايا الشعوب الأصلية، في الفترة ما بين ١١ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، تمهيدا لانعقاد الدورة الثانية عشرة للهيئة الدائمة.
- تنظيم الدورات الثلاث للمحفل الدولي المعني بالشعوب الأصلية في وسط أفريقيا، في إيمفونديو (تابعة لولاية ليكوالا)، في الفترات من ٥ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، و ١٥ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١١، و ٤ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٤.
- وفي إطار التعاون مع المؤسسات الدولية، استفاد الكونغو في عام ٢٠١٣ من الدعم المقدم من المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تعزيز قدرات القضاة والموظفين المعنيين بإنفاذ القانون لمكافحة الاتجار بالأطفال. ويعتزم الكونغو الحفاظ على هذا التعاون.

ثالثا - الالتزامات الطوعية

- تعيد حكومة جمهورية الكونغو تأكيد التزامها تجاه مختلف آليات حماية حقوق الإنسان وعملية الاستعراض الدوري الشامل.
- وتكرر تأكيد تعهدها بتعزيز الدور المنوط بمجلس حقوق الإنسان.
- وتلتزم جمهورية الكونغو بما يلي:
- تنفيذ التوصيات المنبثقة عن العملية الدورية الشاملة وسائر الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان.
- العمل على تعزيز عمل مجلس حقوق الإنسان وآلياته والنهوض بفعاليته.
- المساهمة في ترسيخ موضوعية مجلس حقوق الإنسان وعدم تسييس أعماله.
- تقديم تقاريرها الوطنية والدورية بانتظام إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان وتكثيف جهودها من أجل التصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي ليست طرفا فيها بعد.
- مكافحة جميع أشكال التمييز.
- اعتماد خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان.
- اعتماد خطة عمل لمكافحة التمييز العنصري وجميع أشكال التمييز.

- تنظيم حوار وطني حول إلغاء عقوبة الإعدام في الكونغو.
 - إدماج التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع مناحي الحياة الاجتماعية.
 - مواصلة بذل الجهود من أجل تحسين النظام القضائي ونظام السجون.
 - تكثيف البرامج الرامية إلى القضاء على الفقر وعدم المساواة.
 - تعزيز الإطار التشريعي الناظم لمكافحة الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي.
 - مواصلة وتكثيف برامج مكافحة الفساد.
-